

Distr.  
GENERAL

A/48/210  
E/1993/89  
18 June 1993  
ARABIC

ORIGINAL: ARABIC/CHINESE/ENGLISH/  
FRENCH/RUSSIAN/SPANISH

المجلس  
الاقتصادي  
والاجتماعي



الجمعية  
العامة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٣

البند ٤ (د) من جدول الأعمال المؤقت\*\*

مسائل التنسيق: مسألة سنة الأمم المتحدة

للتسامح

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون

البند ١١٥ (ب) من القائمة الأولية\*

مسائل حقوق الانسان: مسائل حقوق الانسان

بما فيها النهج البديلة لتحسين التمتع

الفعلي بحقوق الانسان والحريات الأساسية

مسألة سنة الأمم المتحدة للتسامح

مذكرة من الأمين العام

عملاً بقرار الجمعية العامة ١٢٤/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) متضمناً اقتراحاته بشأن الاحتفال بسنة الأمم المتحدة للتسامح (انظر المرفق). ومرفق بتقرير المدير العام مشروع اعلان بشأن التسامح (التذييل الأول) ومعلومات عن أنشطة اليونسكو في مجالات اختصاصها (التذييل الثاني) وقرار المجلس التنفيذي لليونسكو ٥ - ٤ - ٣ (التذييل الثالث).

.A/48/50

\*

.E/1993/100

\*\*

## المرفق

### تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عن مسألة سنة الأمم المتحدة للتسامح

#### أولا - مقدمة

١ - إن فكرة تخصيص عام ١٩٩٥ سنة للتسامح طرحها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في دورته السادسة والعشرين حيث دعا المدير العام في قراره ٥ - ٦ الى أن يدرس على وجه الخصوص، في السبل المناسبة، بالتشاور مع الأمم المتحدة، لإعلان عام ١٩٩٥، الذي يحتفل فيه بمرور ٥٠ عاما على تأسيس اليونسكو، سنة الأمم المتحدة للتسامح، وأن يعد اعلانا بشأن التسامح يمكن مناقشته وربما اعتماده بهذه المناسبة.

٢ - وأفضت المشاورات مع الأمم المتحدة الى قيام الجمعية العامة باتخاذ القرار ١٢٤/٤٧ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. ورحبت الجمعية بالاقتراح وطلبت من المدير العام لليونسكو أن يعد، بالتعاون مع المنظمات المعنية الأخرى، اقتراحاته بشأن الاحتفال بسنة الأمم المتحدة للتسامح وأن يقدمها الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٣ - وعملا بذلك القرار، عهد الى قسم الفلسفة والأخلاق في اليونسكو بمهمة تنسيق أنشطة المنظمة وإعداد وثيقة عن أنشطة السنة، كما تقرر انشاء فريق عامل مشترك بين القطاعات. وبسبب طبيعة المسألة في حد ذاتها وما تتطلبه من تنوع ميادين المعرفة والعمل، فإن كل مجالات البرنامج ستشارك في التحضير لها وتنفيذها، الأمر الذي يحتاج أيضا الى خبرة وكفاءات سائر منظمات الأمم المتحدة.

٤ - ان سنة ١٩٩٥، سنة التسامح، ستوافق أيضا الذكرى السنوية الخمسين لانشاء الأمم المتحدة، وليس المقصود فقط الاحتفال بالذكرى السنوية لانشاء الأمم المتحدة بل ينبغي التذكير مجددا بالأسباب التي دعت الى انشائها. إن سنة ١٩٩٥، تصادف أولا الذكرى السنوية الخمسين للقرار الذي اتخذته رسميا شعوب الأمم المتحدة (التي أصبحت متحدة بمقتضى هذا القرار المشترك) لكي لا تتكرر الأحداث التي "جلبت على الانسانية [...] أحزانا يعجز عنها الوصف" (ميثاق الأمم المتحدة) وقت "الحرب العظمى المروعة التي [...] نشبت بسبب التنكر للمثل العليا للديمقراطية التي تنادي بالكرامة والمساواة والاحترام للذات الانسانية وبسبب العزم على احلال مذهب عدم المساواة بين الأجناس محل هذه المثل العليا عن طريق استغلال الجهل والانهياز" (الميثاق التأسيسي لليونسكو).

٥ - وأعرب الأمين العام للأمم المتحدة في "خطة للسلام" عن أمله في أن تكتمل المرحلة الحاضرة من تجدد هذه المنظمة بحلول عام ١٩٩٥. وبوسع اليونسكو أن تضطلع بالدور الذي يقع على عاتقها وذلك بأن تستحث من خلال منظمات الأمم المتحدة الأخرى والدول الأعضاء والمفكرين والرأي العام الدولي، تيارا من التأمل بشأن المتضمنات العميقة لإعادة تنظيم المجالات السياسية، والتحول التي تطرأ على أساليب الحياة، وتناقض الفوارق الاقتصادية، والتقدم الهائل للعلوم، وما تثيره كل هذه الانقلابات الهامة من أصداء في المجالات الاجتماعية والثقافية. ومن ثم فإن ممارسة التسامح تغدو ضرورية، وخاصة في عالم مترابط، ينعم بمزيد من الديمقراطية ويجري فيه التعبير عن التنوع بكل حرية.

#### ثانيا - الاتجاهات التي وقع عليها الاختيار

٦ - تجدر الملاحظة بادئ ذي بدء أنه إذا كان مفهوم التسامح ماثرا للجدل، فإن ممارسة التسامح لا جدال بشأنها، فالمقصود في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة أن "يؤخذ بالتسامح"، أي بممارسته، من أجل حفظ السلم والعدالة واحترام حقوق الإنسان والدفع بالرفقي الاجتماعي قدما. ولا يمكن أن يتحقق التسامح في أنشط صورته إلا في إطار تحترم فيه كرامة البشر والحريات العامة.

٧ - إن النداء إلى التسامح الذي أطلقه المدير العام في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٣ في لوس انجلوس، موجه صراحة إلى جميع رؤساء الدول والحكومات وإلى الوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية على كل المستويات، وإلى رؤساء بلديات المدن الكبيرة والصغيرة والقرى، وإلى كل المعلمين وإلى أعضاء الجماعات الدينية وإلى الصحفيين وإلى الآباء في العالم أجمع.

٨ - ويتمثل هدف هذا النداء أولا في ترسيخ التسامح كموقف ثابت في ذهن الجميع وفي ذهن كل فرد، وكذلك في الأحكام المسيرة للحياة الاجتماعية والسياسية والتي تنظم وتشكل العلاقات بين الناس. وعندئذ تتجسد المسائل عمليا في مجالات القانون الدولي والمؤسسات الاجتماعية والعدالة والتربية والثقافة والاتصال، وتلتقي جميعها حول القضية الأساسية المتمثلة في قاعدة أخلاقية قوامها المسؤولية المشتركة.

٩ - ومن ثم، فإن أنشطة اليونسكو في إطار السنة الدولية للتسامح يمكن أن تنظم وفقا للمحاور التالية:

(أ) تجديد الاتفاق الدولي بشأن التسامح على أساس المبادئ المؤسسة لمنظومة الأمم المتحدة. ويمكن أن يتجسد هذا الاتفاق، كما اقترحت ذلك الجمعية العامة في شكل اعلان رسمي. وقد أعد اجتماع للخبراء الدوليين عقد في اسطنبول يومي ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣ مشروعا أوليا لإعلان بشأن التسامح لاقتراحه على الجمعية العامة (التذييل الأول). ويتوقع لهذا المشروع الذي أعده قانونيون وفلاسفة ورجال دين وعلماء اجتماع، أن ينال موافقة الدول الأعضاء. ومن المهم أن يحظى هذا النص بترويج اعلامي واسع النطاق وأن تكفل الأطراف الموقعة على الميثاق، أي الحكومات بذاتها، تسليط الأضواء عليه:

(ب) تشجيع مشاركة واسعة من قبل الأفراد والمؤسسات والدول، عن طريق الشروع في تأمل مشترك في الأسس النظرية لمفهوم جديد للتسامح تقبله مختلف الثقافات، وفي الوسائل الكفيلة بتعزيز التسامح على نحو ملموس داخل النظم الاجتماعية؛

(ج) تعزيز التسامح من خلال التربية عن طريق التعريف بالدور الحاسم الذي يؤديه تعليم يقوم على تبادل الأفكار وحرية تداولها، وتدعيم التدابير المحددة التي تساعد على تكوين أشخاص أحرار ومتسامحين قادرين على الاستماع إلى آراء الآخرين وتقبلها برحابة صدر؛

(د) تدعيم الاتصال وحرية التعبير عن طريق الاسهام في صون أو انشاء أجهزة اتصال قادرة على ضمان التبادل والتداول الحر للمعلومات والآراء؛ وتشجيع وسائل الإعلام في مكافحة التمييز والتمييز انطلاقاً من فكرة مؤداها أن التسامح لا يمكن أن يتجسد في أنشط مظاهره إلا في إطار يكفل احترام الكرامة البشرية والحريات العامة؛

(هـ) تيسير الانتقال إلى ثقافة قائمة على التسامح عن طريق تعزيز المشاريع الثقافية والعلمية المتعددة الأطراف القائمة على المصلحة المشتركة.

### ثالثاً - الطرائق العملية

١٠ - إن إعلان السنوات الدولية يحكمه قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٨٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٠، الذي يتضمن المعايير والاجراءات المتعلقة بالاقترحات الداعية إلى إعلان سنوات دولية ويمكن ايجاز الاجراءات التي نص عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإعلان وتنظيم السنوات الدولية كما يلي:

(أ) ينبغي أن تفصل بين الاعلان عن سنة دولية وبدايتها مدة عامين؛

(ب) ينبغي أن تعرض الاقتراحات المتعلقة بالسنوات الدولية، قبل أن تعتمد نهائياً، على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي يتمكن من الادلاء برأيه فيها، اذا كانت تدخل في نطاق اختصاصاته؛

(ج) ان القرار النهائي بشأن اقتراح إعلان سنة دولية ينبغي أن تتخذه الجمعية العامة في أجل لا يقل عن سنة بعد تقديم الاقتراح المعني، وذلك لكي يتسنى لجميع الدول الأعضاء والهيئات المختصة ابداء الرأي بشأنه؛

(د) لا يجوز الاعلان عن سنة دولية قبل أن تتخذ كل التدابير اللازمة، ولا سيما فيما يتعلق بالتمويل الذي ينبغي أن يعتمد من حيث المبدأ على المساهمات الطوعية؛

(هـ) ينبغي أن تكون التدابير والأنشطة المنفذة على المستوى الدولي مكاملة ومساندة للتدابير والأنشطة التي تنفذ على الصعيد الوطني؛ وينبغي أن توجد آليات ملائمة مكلفة بشؤون السنة الدولية على الصعيد الوطني؛

(و) ينبغي تنسيق أنشطة جميع منظمات الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية تنسيقاً فعالاً؛

(ز) يجب ألا تؤدي أي سنة دولية إلى تزايد عدد الوظائف في الأمانة العامة وينبغي أن تغطي تكاليف هذه الوظائف من الميزانية العادية حسب المألوف؛ كما أن أية أمانة تشكل خصيصاً لحياء السنة الدولية ينبغي أن تحل في نهاية تلك السنة.

١١ - ويرد في التذييل الثاني عرض لأنشطة اليونسكو في إطار تنفيذ برنامج سنة الأمم المتحدة للتسامح. وللغريق العامل المشترك بين القطاعات أن يتولى تنسيق هذه الأنشطة.

١٢ - وسيجري لهذا الغرض وضع برنامج زمني شامل، ينظم أنشطة كل قطاعات ووحدات اليونسكو التي تدرج في إطار السنة الدولية للتسامح، بما فيها أنشطة مكتب التربية الدولي. وسيكون أيضاً من مهمة الفريق المشترك بين القطاعات أن يفكر في تحقيق التكامل بين مختلف الأنشطة وكيفية مضاعفة نتائجها.

١٣ - وحتى الساعة، توجه المدير العام لليونسكو وأمانة المنظمة إلى سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وإلى المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية والمكاتب الإقليمية، لدعوتها إلى تقديم مساهمات يمكن أن تدرج في وثيقة شاملة تعكس مجمل الأنشطة التي يزعم تنفيذها في إطار السنة الدولية.

١٤ - وسيتوجه المدير العام لاحقاً إلى جميع الدول الأعضاء، من خلال اللجان الوطنية، لدعوتها إلى الاضطلاع، في إطار السنة الدولية للتسامح، بمشاريع تستهدف تعزيز روح التعايش بين المجتمعات والحوار بين الأديان والثقافات، عن طريق تعبئة الموارد اللازمة لتلك الأنشطة.

#### خامسا - الخلاصة

١٥ - ربما يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد القرار التالي نصه إذا رأى ذلك ملائماً:

"ان المجلس التنفيذي،

- ١ - وقد درس تقرير المدير العام بشأن اعلان سنة الأمم المتحدة للتسامح (الوثيقة ١٤١ م ت/١٧)؛
- ٢ - وإذ يذكر بالقرار ٥ - ٦ الصادر عن المؤتمر العام في دورته السادسة والعشرين؛
- ٣ - يحيط علماً بالقرار ١٢٤/٤٧ الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين؛
- ٤ - يدعو المدير العام الى مواصلة جهوده، بالتعاون الوثيق مع الأمين العام للأمم المتحدة والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، ومع الدول الأعضاء بغية إعداد خطة عمل لسنة ١٩٩٥، سنة الأمم المتحدة للتسامح؛
- ٥ - يوافق على المشروع الأولي للاعلان بشأن التسامح الذي أعده اجتماع الخبراء الدوليين المعقود في اسطنبول، تركيا، يومي ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ويدعو المدير العام الى الاستمرار في اجراء مشاورة دولية واسعة النطاق ترمي الى صياغة نص يعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة لاعتماده رسمياً وقت اعلان السنة الدولية؛
- ٦ - يدعو أيضاً المدير العام الى تقديم اقتراحات بشأن الاحتفال بسنة التسامح الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والأربعين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

## التذييل الأول

### مشروع اعلان بشأن التسامح\*

إن التاريخ زاخر بالتجارب التي تشهد على أنه ليس بوسع أي مجتمع أيا كان نظام القيم فيه، أن يتباهى بفضيلة التسامح بوصفها من مقوماته الجوهرية، كما لا يمكن على العكس من ذلك اتهام أي مجتمع بالتعصب الدائم.

إن البشر بحاجة الى معتقدات. إلا أنه ازاء ما هم مطالبون به اليوم من تضامن متجدد وتعايش في ظل علاقات تتوثق باطراد، عليهم أن يحرصوا أكثر من أي وقت مضى على ألا يدعوا معتقداتهم تفضي الى تصرفات تنطوي على النبذ والاستبعاد. فمن الجوهرى أن يدركوا أنهم وإن كانوا جميعا متساوين في الكرامة فإنهم متميزون في المواهب والعقائد والمذاهب وأن هذا التمايز هو عامل اثراء لكل منهم وللحضارة جمعاء، شريطة أن تكفل لجميع المواطنين الامكانيات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية للتبادل والمشاركة في الحياة العامة على كل المستويات.

وهنا يكمن التحدي المطروح اليوم والذي سيطرح غدا.

إننا ندرك أن مسؤولية اقامة نظام عالمي أفضل إنما تقع على عاتقنا جميعا وأن المشاركة في العمل في سبيل حقوق الانسان والحرية والعدالة والسلام وحماية كوكبنا الأرضي أمر ممكن وضروري؛ وأن تقاليدنا الدينية والثقافية المختلفة لا ينبغي أن تحول دون اشتراكنا جميعا في مكافحة كل أشكال التصرفات اللاإنسانية والعمل من أجل كفالة المزيد من الانسانية؛ وأن المبادئ الواردة في هذا الاعلان يمكن أن تحظى بتأييد جميع البشر سواء كانت مبادئهم الاخلاقية مستندة الى أساس ديني أم لا.

لقد دخلت البشرية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرحلة جديدة من تاريخها، فهي تمتلك اليوم امكانيات اقتصادية وثقافية وروحية كافية لاقامة نظام عالمي أفضل. بيد أن ظهور توترات اثنية وقومية واجتماعية ودينية جديدة تتهدد البناء السلمي لصرح عالم أفضل. ومع أن عصرنا شهد تقدما تكنولوجيا لم يعرفه من قبل، فإن انتشار الفاقة والجوع ووفيات الأطفال والبطالة والبؤس وتدمير الطبيعة لم ينحسر في العالم بل هو يتفاقم ويزيد، وهناك شعوب كثيرة مهددة بالافلاس الاقتصادي والفوضى الاجتماعية والتهديم السياسي والانهيار القومي.

\* اعتمد في اجتماع الخبراء الدوليين المعقود في اسطنبول يومي ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل

١٩٩٣.

وفي مثل هذا الوضع الخطير لا تحتاج البشرية الى برامج وتدابير سياسية فحسب بل الى تصور جديد للتعايش السلمي بين البشر والجماعات الإثنية والاخلاقية والديانات؛ انها بحاجة الى آمال وأهداف ومثل عليا ومبادئ. إلا أن كل ذلك قد أفلت من أيدي الناس في جميع أنحاء العالم. ويصدق هذا على العالم المعاصر بوجه خاص، ذلك أن الدولة الحديثة عندما تكفل فعلا حرية الضمير فعليها أن تبذل جهدا مشتركا لارساء قيم تساعد على وضع معتقداتها موضع التنفيذ، وقواعد تصلح لجميع البشر بغض النظر عن الأصل الاجتماعي أو لون البشرة أو اللغة أو الدين.

اننا نعلم جميعا أن هناك رجالا ونساء في جميع أنحاء العالم يعاملون اليوم كما عوملوا في الماضي بطريقة منافية للإنسانية أو تنطوي على الحط من الكرامة. لقد سلبوا حريتهم وفرصهم؛ وديست حقوقهم الإنسانية تحت الأقدام؛ ولم تراعى كرامتهم الإنسانية. ولكن القوة لا تملو على الحق؛ وفي مواجهة اللانسانية بكل صورها فإن المبادئ التي نؤمن بها تقضي بأن يعامل كل فرد من أفراد البشر معاملة إنسانية رحيمة.

وهذا يعني أن لكل انسان كرامة ثابتة لا تمس بصرف النظر عن الجنس أو السن أو العنصر أو اللغة أو الدين أو الآراء السياسية أو الأصل الوطني أو النشأة الاجتماعية. ويتحتم على الجميع، سواء من الأفراد أو من الدول، مراعاة هذه الكرامة وضمان الحماية الفعالة لها. فيجب أن ينظر الى البشر جميعا، أفرادا وجماعات، على أنهم هم دائما أصحاب الحقوق وغاياتها وليسوا على الاطلاق مجرد سلع مطروحة للتسويق والتصنيع تتحكم فيها المصالح الاقتصادية والسياسية ووسائل الإعلام ومعاهد البحوث والمنشآت الصناعية. فلا يوجد في عصرنا كائن بشري أو طبقة اجتماعية أو جماعة ذات مصالح أو نفوذ احتكاري أو دولة تملو على الخير والشر.

ان عالمنا كما نراه اليوم ليس كاملا ويخشى ألا يبلغ الكمال أبدا. وليس من شأن العنف والموت والتعصب إلا أن يزيده قسوة وقتامة. وما من بديل للتسامح، فهو وان كان يصعب أن يقدم حلا لجميع المشاكل فإنه كفيل بالتصدي لها بروح الانفتاح والتقدم والسلام.

ولتلبية هذه المتطلبات، لا بد من اتخاذ التدابير التالية: إن احلال روح التسامح في أذهان الجميع وفي الحياة الاجتماعية والسياسية يقتضي اعتماد موقف خال الفطرسة في العلاقات ما بين الأجيال والجنسين والأفراد والجماعات وكذلك فيما بين الانسان والطبيعة.

ويجب أن تطور نظم التعليم وبرامجه لإعداد الأجيال الصاعدة للعيش في مجتمعاتنا المتغيرة والمتعددة الثقافات.

ويتعين أن يوفر لكل فرد في أسرع وقت إعداد فكري يتيح له التفكير الحر وينفتح فيه حس التواضع والشعور بالمسؤولية. وينبغي تطهير الكتب المدرسية من الآراء المتحيزة والأحقاد تجاه الشعوب



الأخرى. مثلما ينبغي الأخذ بنهج جديد في تناول الاخلاقيات والقيم التي تتضمنها مختلف الديانات. وبذلك يتسنى وضع المعالم الضرورية على الطريق المفضية الى ثقافة قوامها التسامح.

وفيما يتعلق بالاتصال ووسائط الإعلام الجماهيري، فإن العاملين في هذا المجال، من حكومات ومؤسسات وأفراد، إذ يدركون السلطات الضخمة التي يملكونها، يجب أن يضطلعوا بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم في تكوين العقول داخل المجتمعات الراهنة، وأن يقدروا مدى تأثير رسالتهم على سلوك الأفراد والجماعات.

وينبغي تشجيع التعارف بين الشعوب من خلال أشكال التعبير الفني المعاصر للتخلص من الآراء المتحيزة الراسخة والقوالب الفكرية المزمنة.

إن أية دعوة الى التسامح تظل عقيمة ما لم يكن للجميع تمثيل عادل على كل من المستويين الوطني والدولي، وما لم تهياً محافل للنقاش الحر ولم تقم هيئات للتفكير والتحكيم من أجل تسوية المنازعات بالطرق السلمية.

فعلينا إذن أن ن مهد سبلا رحبة تفضي الى أشكال جديدة للتضامن وامكانيات للعمل والكلمة لم تستكشف بعد.

ويجب أن يصبح التسامح هو الاسم الجديد للسلام.

## التذييل الثاني

### أنشطة اليونسكو في مجالات اختصاصها

#### ألف - الاحتفال : تجديد الاتفاق العالمي بشأن التسامح

١ - التسامح لا يعني موقف الحياد أو اللامبالاة، بل موقفا ثابتا يستمد معناه ومغزاه من حدوده القصوى التي يندرج ما بعدها في عداد ما لا يحتمل ولا يطاق. وينبغي أن يمثل احتفال عام ١٩٩٥ مناسبة لاسترجاع دواعي التسامح وبواعث منظومة الأمم المتحدة، ومناسبة للتأكيد من جديد وبقوة على المبادئ التي تركز عليها هذه العوامل في زمن تواجه فيه الكيانات السياسية التي خلفتها الحرب العالمية الأخيرة ضروبا من التحول أو التفكك.

٢ - وينبغي كذلك تعبئة رجال الدين للاشتراك في اعلان الرسالة التي اشتركت فيها الديانات جميعا بغض النظر عن أوجه الخلاف العقيدي أو مظاهر التعصب التي نشهدها الآن على نحو متزايد.

٣ - وثمة تساؤل آخر يتعلق بدور المثقفين في التفكير المتجدد في أسس التسامح. وهل يمكن تصور شكل لهذا التسامح يقبله البشر كافة؟

#### باء - تشجيع الأشخاص والمؤسسات والدول الأعضاء

على المشاركة على نطاق واسع

### تحليلات محددة وتوصيات

٤ - إجراء سلسلة من الدراسات في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، في مناطق مختلفة وبالتعاون مع مكاتب اليونسكو الاقليمية بشأن موضوع " جذور التعصب " (الأسباب الاثنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية).

٥ - تنظيم سلسلة من حلقات العمل موضوعها "الديانات والتسامح". ويمكن تنظيم هذه الحلقات بالتعاون مع المؤسسات المعنية. وستفضي سلسلة الحلقات هذه إلى تنظيم اجتماع كبير جامع عن موضوع "التحاور بين الأديان والتسامح والتسوية السلمية للمنازعات".

٦ - تنظيم حلقات تأمل دورية (كل ثلاثة أشهر) عن وسائل تعزيز التسامح على مستوى آليات الهيئات الاجتماعية. وينبغي أن تفضي هذه الحلقات، التي ينبغي تنظيمها بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية

المعنية (المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية، والمجلس الدولي للفلسفة والعلوم الانسانية، والمنظمات التي تعبر عن التيارات الرئيسية الفلسفية والدينية) وهيئات الأمم المتحدة المعنية (منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية)، واللجان الوطنية، إلى توصيات عملية ملموسة موجهة إلى مجموعات المهنيين.

#### تعبئة أوساط المثقفين وتوعية الجمهور

٧ - تعبئة قطاع البحوث والتعاون الفكري حول المسائل المتعلقة بتعايش المجتمعات المحلية والثقافات وبوسائل تعزيز روح التسامح. وسيهدف عدد من الاجتماعات الاقليمية بوجه خاص إلى دراسة أسباب العنف والتمييز وأشكالهما الجديدة، وصياغة توصيات موجهة إلى الأطراف الاجتماعية وأصحاب القرار. ومن المقترح عقد مؤتمر عن التسامح في عام ١٩٩٥ في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع مركز شيمون فينستال والأمم المتحدة. وسيكون التسامح هو موضوع الندوة الافتتاحية للمركز الجديد للعلوم الانسانية في جبيل بلبنان عام ١٩٩٥.

٨ - انجاز عدد من العمليات لتنشيط أشكال سلوك التضامن والمسؤولية، لا سيما لدى الشباب، عن طريق اشراكهم في الدفاع عن القيم التي تستند إليها الأنشطة الدولية والمتعلقة بالمشاكل التي تخصهم (مثل الميثاق المتنقل في إطار عملية الايدز/السيدا بالتعاون مع أندية اليونسكو والمدارس المنتسبة).

٩ - ومن أجل تعزيز وعي الأفراد والجمهور العريض بأخطار عودة التعصب في الحياة اليومية، تقرر تنظيم معارض وإصدار مطبوعات مختلفة موجهة إلى الجمهور عامة.

#### جيم - تعزيز التسامح عن طريق التربية

١٠ - يتمثل الهدف من الأنشطة في تعزيز القيم المتعلقة بالتفاهم بين الثقافات والتفاهم الدولي وبالتسامح والحوار. وسيجري التشديد على هذه القيم لدى تنفيذ مشروع دولي يرمي إلى وضع مبادئ توجيهية للتربية المشتركة بين الثقافات والمتعددة الثقافات، بما في ذلك تنظيم حملات اقليمية في المدارس الثانوية لدعم التفاهم بين الثقافات.

١١ - وستحتل أهداف سنة التسامح مكانة مركزية في التحضير للمؤتمر الدولي للتربية عن تعزيز التربية من أجل التفاهم الدولي وآفاقها والذي سيعقد عام ١٩٩٤. وستولى عناية خاصة لمشاكل التسامح لدى النظر في تعديل توصية عام ١٩٧٤ المتعلقة بالتربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي، والتربية في مجال حقوق الانسان وحرياته الأساسية، ولدى الاعداد للاعلان عن التربية الدولية في مؤتمر عام ١٩٩٤.

١٢ - وفي إطار شبكة المدارس المنتسبة ستحظى الجوائز الخاصة لمكافحة التسامح بمركز رئيسي في عدد من الأنشطة، مثل اعداد مادة تعليم رائدة بشأن حالات النزاع، وتنظيم منتدى اقليمي للأطفال عن السلم والديمقراطية والذاتية الثقافية بعد تسوية المنازعات وحملات تقديم العون لمواجهة حالات الطوارئ، عن طريق الاستعانة بأندية اليونسكو على سبيل المثال.

١٣ - وينبغي اعتبار تعليم اللاجئين من بين الأنشطة المناهضة للتعصب. ويجري تقديم المعونة إلى بلدان مثل الصومال وكمبوديا ويوغوسلافيا السابقة حيث أن جميع هذه البلدان تشكو من حالات الطوارئ بسبب التعصب.

١٤ - ويعالج العديد من أنشطة المكتب الدولي للتربية، سواء كانت هذه الأنشطة جارية أو مستقبلية الأفكار المتعلقة بالتسامح ولا سيما منها تلك المتعلقة بمتابعة الدورة الثالثة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية (الموضوع: "اسهام التربية في التنمية الثقافية") والمتصلة بالاعداد للدورة الرابعة والأربعين للمؤتمر (أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤: الموضوع: "تقييم التربية من أجل التفاهم الدولي وآفاقها").

١٥ - وسيتولى المؤتمر في دورته الرابعة والأربعين اعتماد اعلان سياسي يوقعه وزراء التربية ويتضمن ما يلي: (١) توافق في الآراء تسترشد به الخطط الوطنية المتعلقة بتعزيز التسامح والتفاهم وإبداء الاحترام للجميع دونما تمييز على أساس العنصر أو الدين أو الآراء السياسية و (٢) إدانة ظواهر كراهية الأجانب أو العنصرية أو غير ذلك من أشكال العنف.

١٦ - وستتضمن "الحولية الدولية للتربية" (المجلد الرابع والأربعون) التي ستصدر عام ١٩٩٣، ضمن أمور أخرى، بعض الاسهامات المتعلقة بالتسامح التي تم تقديمها أثناء الدورة الثالثة والأربعين للمؤتمر.

١٧ - وتقرر أن تنشر في أوائل عام ١٩٩٤ دراسة مقارنة عن الدور الذي تلعبه التربية في تعزيز التفاهم الثقافي والدولي عن طريق تشجيع تفتح الأفراد، أنجزت بالتعاون مع المجلس العالمي لرابطات التربية المقارنة وغيرها من المنظمات غير الحكومية.

١٨ - وسيشارك مكتب التربية الدولي مع المجلس العالمي لجمعيات التربية المقارنة وجامعة بيتسبورغ في انجاز مشروع مشترك عنوانه "تعليم الجميع من أجل تحقيق سلام دائم: التحديات والالتزامات في مواجهة الواقع الاجتماعي المتطور".

١٩ - وفي عام ١٩٩٤ سيخصص عدد من نشرة "المعلومات والتجديدات في مجال التربية" لتطوير برامج الدراسات في مجال التسامح.

## دال - دعم الاتصال وحرية التعبير

٢٠ - في مجال الاتصال، تقوم الاستراتيجية الهادفة إلى دعم ممارسة التسامح على ثلاثة محاور رئيسية:

٢١ - أولها مكافحة كل أشكال التمييز والتمييز عن طريق تنمية الأنشطة من أجل الأقليات لتمكينها من الانتفاع على نحو أفضل بنظم الاتصال. ويشتمل هذا الموضوع الرئيسي على أنشطة تهدف في آن واحد إلى تشجيع انتفاع الأقليات بالمعلومات وإلى تحسين مشاركتها في نظم الاتصال. وفي هذا الصدد، يمكن التفكير في عدة أنواع من الأنشطة:

(أ) تنمية ودعم الانتاج الذاتي، على المستوى الوطني أو المحلي، لبرامج ومواد تعبر عن البيئة الاجتماعية والثقافية الخاصة بها:

### الأنشطة المقترحة:

١٠ - الانتاج الذاتي للأفلام ومواد الفيديو بشأن مواضيع مشتركة بين الإثنيات أو بين الثقافات وترمي إلى تشجيع تفاهم أفضل بين أفراد المجتمع الواحد و/أو مجتمعات مختلفة:

٢٠ - جائزة لليونسكو تهدف إلى مكافأة عمل فني أو وثائقي أنتج بالاستعانة بموارد محلية ومن شأنه تعزيز قيم التسامح أو ممارسة التسامح:

(ب) دعم أنشطة لصالح جماعات مستهدفة بهدف التعبير عن مشاركتها الفعلية وتحسين دمجها في عملية التنمية:

### الأنشطة المقترحة:

١٠ - إنشاء أو دعم وسائل اعلام بديلة مثل الاذاعات أو محطات التلفزيون و/أو الصحف على مستوى المجتمع المحلي أو الأرياف أو الموجهة إلى جماعات مستهدفة (مثل اللاجئين بسبب اثنياتهم والمهاجرين والمعوقين أو غيرهم من الأقليات) بهدف تحسين مشاركتهم في نظم المعلومات:

٢٠ - تحسين مشاركة المرأة في عمليات الاتصال وبصفة أعم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية:

دعم شبكات المهنيات في مجال الاتصال:

## تنمية التدريب المهني:

عقد ندوة دولية بشأن المرأة وعملية اتخاذ القرار في وسائط الاعلام.

٢٢ - والمحور الثاني هو دعم حرية الاعلام والتعبير عن طريق تعزيز الحوار مع الأوساط المهنية الدولية: ويتعلق هذا الموضوع بالأنشطة الرامية إلى تعزيز حرية الاعلام والتعبير من خلال الشبكات القائمة لرابطات مهنيي الاتصال ومنظمات مهنيي وسائط الاعلام التي ينتظر منها أن "تسهر" على احترام الحريات الأساسية ولا سيما تعددية واستقلال وسائط الاعلام.

### الأنشطة المقترحة:

دعم آليات التعاون مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والاقليمية و/أو الدولية العاملة في مجال حرية الاعلام مثل الاتحاد الدولي لناشري الصحف، واتحاد الصحفيين الدولي، والمعهد الدولي للصحافة، والمادة ١٩، ومنظمة الحظر أو الرقابة واتحاد صحفيي افريقيا الغربية، ومنظمة "المحققون الصحفيون بلا حدود" ولجنة حماية الصحفيين ولا سيما عن طريق ما يلي:

حلقات تدارس بشأن النهوض بوسائط اعلام تتسم بالتعددية والاستقلال في أمريكا اللاتينية والدول العربية:

مرصد للاعلام (النظام الدولي للمبادلات من أجل حرية الاعلام) يسهر على احترام حرية الاعلام عبر شبكة الكترونية بين المنظمات غير الحكومية وعن طريق انشاء مراكز اقليمية لوسائط الاعلام:

القيام بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية بمساع دبلوماسية لدى الحكومات عند النيل من حرية الاعلام (تعرض صحفيين لمضايقات، مصادرة الصحف وما إلى ذلك).

٢٣ - والمحور الثالث هو زيادة التفاهم الدولي والمعرفة المتبادلة عن طريق دعم آليات التعاون وتبادل المعلومات بين مهنيي الاتصال ودعم قواعد البيانات والشبكات: ويهدف هذا البرنامج إلى تنمية "الاتصال من أجل السلام" أي ايجاد وعي بضرورة السلام للحؤول دون وقوع نزاع مسلح أو لانشاء دينامية للتصالح في زمن الحرب.

#### الأنشطة المقترحة:

(أ) الاتصال كوسيلة للوقاية والمحافظة على الوعي بضرورة السلام: وستدرج مسائل حقوق الإنسان والتسامح في المناهج الدراسية للطلاب في مجال الاتصال وللصحفيين، بما في ذلك في إطار الكراسي الجامعية لليونسكو في ميدان الاتصال؛

(ب) الاتصال كأداة لحسم المنازعات المسلحة ذات الطابع الإثني والثقافي والاجتماعي: ستتخذ إجراءات لتعبئة وسائط الاعلام الدولية الكبرى ومن خلالها الرأي العام إزاء حالات معينة للتحريض الجماعي على الحقد العنصري. وفي إطار دعم اليونسكو لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ودعم السلم، القيام بنشاط متضافر مع المنظمات المهنية لوسائط الاعلام، والمطلوب في هذه الحالة القيام في مناطق المنازعات المسلحة أو في أوضاع ما بعد الحرب مباشرة، بمساعدة وسائط الاعلام المحلية التي يكون استقلالها وموضوعيتها معرضين للخطر، والمساهمة عند الاقتضاء في انشاء وسائط اعلام من هذا النوع.

٢٤ - وبالإضافة إلى ذلك، يعتزم مكتب اليونسكو للنشر إصدار الطبعة الفرنسية للمختارات الأدبية المعنونة "التسامح" والتي تتضمن نصوصاً لـ ٢٠٠ مؤلف ونيف من جميع الأزمنة ومن ثقافات مختلفة. وهي تعمل على إعداد مختارات لمؤلفات من يوغوسلافيا السابقة بعنوان "هل أنا حارس أخي؟". وهذه المختارات هي عبارة عن مصنف ذي قيمة أخلاقية وأدبية عالية ينادي بالتسامح وسيجري إعداده بالتعاون مع نادي القلم الدولي في إطار برنامج روائع الأدب العالمي.

#### هـ - تيسير الانتقال نحو ثقافة التسامح

٢٥ - يقوم تعزيز ثقافة التسامح على نهج مزدوج يتمثل في تحليل آلية نشوء حالات الاستبعاد من جهة، وإبراز قيم مشتركة تقرب بين الجماعات البشرية.

٢٦ - ولعلنا نعلم جميعاً أن الأنماط الإثنية والقوالب الفكرية الجامدة تتكون بصورة متكررة وشبه آلية انطلاقاً من تسجيل الفوارق ووضعها في إطار نظامي. "فغيرنا" لا يشبهنا: شكله مختلف وتصرفاته مختلفة، وهو لا يتناول طعامنا ولا يرتدى لباسنا. ولا نذكر هنا إلا أكثر سمات التنوع الثقافي جلاء بالمعنى الانثروبولوجي للكلمة التي تشتمل على نظم القيم الجماعية تارة والفردية تارة أخرى، سواء كانت روحية أو دينية أو فلسفية أو سلوكية.

٢٧ - وينبغي أن يقوم أي برنامج تعليمي أولي على الدراسة المقارنة لقيم بسيطة. ذلك أن إجراء حصر في المجال الغذائي لما هو حلال أو حرام، ولما هو صحي أو غير صحي، ولما هو طيب أو سيئ، وفقاً لجدول تحليلي يتضمن ثوابت دينية وإقليمية واجتماعية الخ... من شأنه أن يوفر نقطة الانطلاق لنهج يرمي إلى

إعادة النظر في نظم مرجعية قلما كانت موضع جدل. وخلاصة القول إنه قبل أن نتساءل عن قدرتنا على أن نكون متسامحين وكيف، أن نعرف ما إذا كنا نعامل بتسامح وكيف.

٢٨ - والهدف من معرفة الممارسات الاجتماعية والثقافية لا يتمثل في الواقع في تشجيع اضفاء طابع إثني على الثقافات: فاحترام الخصوصيات الثقافية؛ عندما يوضع كمبدأ، يؤدي في معظم الأحيان إلى شكل مقنع من أشكال العنصرية.

٢٩ - وينبغي استكمال البحوث التي أدت باليونسكو إلى نشر مبحث عام ١٩٧٤ قوامه مختارات عن التسامح، بإعداد قائمة حصر لرصيد الرموز المشتركة بين الانسانية. وينبغي أن تندرج هذه الدراسة في البرامج المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الانسان والسلام مع الحرص على ابراز خطوط رئيسية للتقارب الثقافي بغض النظر عن الانقسامات السلوكية التي تتخذ شكل أنماط إثنية أو قوالب فكرية جامدة.

٣٠ - ولا يمكن أن تقتصر استراتيجية استعادة مثال التسامح على بعض "المناطق الساخنة". فهي تعني جميع البلدان وينبغي ألا تفالي اليونسكو في مراعاة وجود أقلية من البلدان (١٠ أو ١٢ بلدا) تعتبر "متجانسة" حسب رأي علماء السياسة. فلئن كان بالامكان تطويع برامج خاصة لمناطق محددة، فإن من الملح حقا العمل بصورة أعم في بؤر التعصب في المدن الكبرى وضواحيها ومدن الأكواخ المحيطة بها والتي توشك أن تتحول إلى معازل للمنبوذين. فينبغي نتيجة للخبرات المكتسبة في العقد الأخير إعداد برامج ملائمة للبلدان التي تستقبل المهاجرين من البلدان الأخرى أو من داخل البلد ذاته.

٣١ - ويمكن لليونسكو، استنادا إلى دراسات حالة أجريت أو يزعم اجراؤها، أن تضطلع بتنسيق استقصاء متعدد الاختصاصات بشأن تزايد التعصب وبشأن أشكال الاستبعاد في البلدان المتقدمة النمو، وأن تبادر إلى اقتراح علاج اجتماعي يستند إلى تقدم الاتصال وظهور عمليات لاتخاذ القرار تتجاوز حدود الأوطان.

٣٢ - ويمكن أن تبادر المنظمة أيضا، ضمن نفس الشروط الأنفة الذكر، إلى جمع أو حفز دراسات عن البلدان التي تتميز بأقصى درجات التقدم في مجال الاندماج والسلام الاجتماعي. ويمكن الاقتداء بالدرجة الأولى بحالتي كندا وسويسرا، وكلاهما يتكونان أساسا من شعوب مختلفة، على الرغم من وجود بعض الخلل أحيانا في مسيرتهما، مما يدل على أن التسامح هو مثال يتطور دوما ولا يمثل بأي حال من الأحوال أمرا.



### التذييل الثالث

#### قرار المجلس التنفيذي ٥,٤,٣ (اتخذ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣)

#### ٥,٤,٣ - إعلان سنة الأمم المتحدة للتسامح والإعلان المتعلق بالتسامح

##### إن المجلس التنفيذي،

- ١ - إذ يذكر بالرسالة الأولى لليونسكو، وهي بناء حصون السلام في عقول البشر عن طريق التعاون الدولي في مجال التربية والعلم والثقافة والاتصال؛
- ٢ - واقترنا منه بأن على اليونسكو أن تسهم، ضمن مجالات اختصاصها، في السلام واحترام حقوق الإنسان والقضاء على التمييز والتعصب بكل أشكالهما؛
- ٣ - وإذ يلاحظ اندلاع صراعات جديدة في مختلف مناطق العالم، تتجلى فيها مظاهر عدم التفهم ورفض التباين؛
- ٤ - وقد درس تقرير المدير العام الخاص بإعلان سنة الأمم المتحدة للتسامح (١٤١ م ت/١٧)؛
- ٥ - وإذ يذكر بالقرار ٦ - ٥ والذي اتخذه المؤتمر العام في دورته السادسة والعشرين؛
- ٦ - يأخذ علماً بالقرار ١٢٤/٤٧ الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة؛
- ٧ - يدعو المدير العام إلى مواصلة جهوده الرامية إلى وضع خطة عمل لسنة ١٩٩٥، سنة الأمم المتحدة للتسامح، وذلك بالتعاون الوثيق مع الأمين العام للأمم المتحدة والهيئات المختصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومع الدول الأعضاء؛
- ٨ - يأخذ علماً بالمشروع الأولي لإعلان اليونسكو بشأن التسامح الذي أعده اجتماع الخبراء الدوليين (اسطنبول، تركيا، ١٦-١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣)، ويدعو المدير العام إلى مواصلة مشاوره دولية واسعة ترمي إلى صياغة نص يعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة لكي يعتمد رسمياً عند الاحتفال ببدء سنة التسامح؛

٩ - يدعو أيضا المدير العام الى تقديم اقتراحات بشأن الاحتفال بسنة التسامح الى الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

١٠ - يرى من الضروري إدراج التربية من أجل التسامح ضمن أولويات التعليم على جميع المستويات، وتحقيقا لهذا الغرض يدعو المدير العام الى أن يضع في اعتباره إمكانية تكليف فريق من الخبراء المختصين في علم التربية والعلوم الاجتماعية وعلم النفس والأخلاق والدين، بإعداد كتاب تعليمي موجه الى تلاميذ المرحلة الابتدائية، ومجموعة من النصوص المرجعية موجهة الى المعلمين لكي يتسنى تلقين التلاميذ، منذ سنيهم الأولى، وبلغة ميسورة نابضة بالحياة، مبادئ التسامح واحترام الآخرين، وتنمية إحساسهم بالتضامن المسؤول والفعال تجاه البشر كافة؛

١١ - يقترح على المدير العام أن يشجع اللجان الوطنية في الدول الأعضاء على تنظيم أنشطة ثقافية وعلمية وتربوية يمكن أن تندرج في إطار سنة ١٩٩٥، سنة الأمم المتحدة للتسامح؛

١٢ - يدعو المدير العام الى أن يحرص بصفة خاصة على تنسيق أنشطة اليونسكو المتعلقة بسنة الأمم المتحدة للتسامح وعلى متابعتها.

— — — — —